الأمم المتحدة

A/68/438/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جولييت **هاي** (نيوزيلندا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/68/438). وتم البت في البند الفرعي (ح) في الجلستين ٣٥ و ٤٠ المعقودتين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد بيان لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/68/SR.35 و 40).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/68/L.43 و A/C.2/68/L.59

٢ – في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/68/L.43)، ونصه كالتالي:

* يصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في ١١ جزءاً تحت الرمز A/68/438 و Add.1-10.

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تعيد تأكيد** إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)،

”**وإذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢،

”**وإذ ترحب** بجلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض عن طريق مناقشة مختلف النهج الاقتصادية في سياق التنمية المستدامة لبناء أساس أخلاقي أمتن للعلاقة بين البشرية والأرض،

”**وإذ تلاحظ** انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

”**وإذ تسلم**، على النحو المعترف به في عدد من البلدان، بأن أمنا الأرض هي مصدر الحياة والغذاء والتعلم، وبأنها توفر للبشرية كل ما تحتاجه للعيش الكريم، وإذ تعتبر أن البشرية جمعاء تشكل جزءا من أمنا الأرض، وأنها كيان حي متلاحم مؤلف من كائنات مترابطة يجمعها مصير مشترك،

”**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، مع الإشارة خاصة إلى منظور الانسجام مع الطبيعة وأهمية الاستمرار في مناقشته،

”**وإذ تعرب عن القلق** إزاء التدهور البيئي الموثق وتزايد تواتر الكوارث الطبيعية واشتداد وطأتها وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية في النظم الإيكولوجية للأرض، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

”**وإذ تسلم** بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يقصد به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية وأن من الضروري التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

”**وإذ تسلم أيضا** بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

”**وإذ تؤكد من جديد** أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن على جميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

”**وإذ تسلم** بأن العديد من الحضارات العريقة وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

”**وإذ تسلم أيضا** بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نماذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

”**وإذ ترى** أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

”١ - **تحيط علما** بالتقرير الرابع للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة الذي بحث مختلف النهج الاقتصادية، في سياق التنمية المستدامة، من أجل بناء أساس أخلاقي أمتن للعلاقة بين البشرية والأرض؛

”٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في الدورة الثامنة والستين للجمعية، عملية تحاور شاملة في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال

باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٣ - **تشير** إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عملية التحاور المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني؛

”٤ - **تشير أيضا** إلى تدشين أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد المؤتمر، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده الشعبة عن طريق جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف تحقيق التكامل بين الأعمال في العديد من التخصصات العلمية، بما يشمل سرد التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

”٥ - **تسلم** بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن ”أمنا الأرض“ تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وأن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتعرب عن اقتناعها بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة؛

”٦ - **تدعو** إلى اتباع نهج شمولية متكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها البشرية للعيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

”٧ - **تدعو** الدول إلى:

”(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية لطرح تصور شمولي من أجل إرساء نُهج اقتصادية بديلة تعكس مبادئ وحوافز وقيم العيش في انسجام مع الطبيعة، بالاعتماد

على المعلومات العلمية الحالية، ومع مراعاة وجود نُهج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، حسب ظروفه وأولوياته الوطنية، لتحقيق التنمية المستدامة؛

”(ب) الاعتراف بالطبيعة والترابط الجوهري بين البشرية والطبيعة وتوجيه العناية بهما، وفقا لمبادئ ريو؛

”(ج) وضع نُهج وإجراءات شمولية ومتكاملة تسترشد بها البشرية للعيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية وسلامة نظام الأرض؛

”(د) تعزيز ثقافات الشعوب الأصلية التي تقوم على الانسجام مع الأرض والتعلم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني ووصولا إلى مستوى المجتمع المحلي لتعكس حماية الطبيعة؛

”٨ - **تشجع** جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

”٩ - **تقر** بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وتشير في هذا الصدد إلى الطلب الموجه إلى اللجنة الإحصائية في الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تشرع، بالتشاور مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة؛

”١٠ - **تؤكد**، في هذا الصدد، ضرورة التعجيل ببدء برنامج العمل هذا؛

”١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتم إدراجه أيضا كإسهام في مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، آخذا في اعتباره الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

”١٢ - **تقرر** أن تواصل النظر في مسألة البند الفرعي المعنون ’الانسجام مع الطبيعة‘ في دورتها التاسعة والستين في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘“.

٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار عنوانه ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/68/L.59)، قدمته مقررة اللجنة، السيدة

جولييت هاي (نيوزيلندا)، بناءً على مشاورات رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.43.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلِغَت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/68/L.59 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ميسر مشروع القرار A/C.2/68/L.59، السيد كلاوديو روسيل (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، ببيان وصوب شفوياً الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار (انظر A/C.2/68/SR.40).

٦ - وفي الجلسة ٤٠ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/68/L.59، بصيغته المصوبة شفوياً (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/68/L.59 بصيغته المصوبة شفوياً، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.43 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥]،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[٦]،

وإذ تلاحظ جلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض عن طريق مناقشة مختلف النهج الاقتصادية في سياق التنمية المستدامة لبناء أساس أخلاقي أمتن للعلاقة بين البشرية والأرض،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٧/٣٧، المرفق.

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[٧]،

وإذ تسلم بأن عددا من البلدان تعتبر أمنا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وأن هذه البلدان تعتبر أمنا الأرض والبشرية كيانا حيا متلاحما مؤلفا من كائنات مترابطة،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثق والكوارث الطبيعية المحتمل أن تصبح أكثر تواترا وشدة، وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وإذ تسلم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية في النظم الإيكولوجية للأرض، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يقصد به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية وأن من الضروري التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن على جميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

---

(٧) A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما يبذلونه من جهود، إلى جانب جهود الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الرابع للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[٩]؛

٢ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى أن تراعي، في سياق التنمية المستدامة، ما صدر من دراسات وتقارير عن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك متابعة المناقشات التي جرت في إطار الجلسات التحاورية للجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال الحوار المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن مختلف النهج الاقتصادية، وذلك من أجل بناء أساس أخلاقي أمتن للعلاقة بين البشرية والأرض، وتدعوها إلى تشجيع إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع؛

٣ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في الدورة الثامنة والستين للجمعية، عملية تحاور منتظمة وشاملة في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة من أجل تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على نحو متوازن؛

٤ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الانسجام مع الطبيعة أثناء إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥ - **تشير** إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عملية التحاور المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني بمجرد إنشائه؛

---

(٩) A/68/325 و Corr.1.

٦ - **تشير أيضا** إلى تدشين أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد المؤتمر، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده الشعبة عن طريق جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف تحقيق التكامل بين الأعمال في العديد من التخصصات العلمية، بما يشمل سرد التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

٧ - **تسلم** بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن ''أمنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وأن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتقتنع بضرورة العيش في وئام مع الطبيعة لتحقيق التوازن العادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة؛

٨ - **تدعو** إلى اتباع نُهج شمولية متكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها البشرية للعيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

٩ - **تدعو** الدول إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية لطرح تصور شمولي من أجل تحديد نُهج اقتصادية مختلفة تعكس حوافز وقيم العيش في انسجام مع الطبيعة، بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، وتيسير دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية والطبيعة والاعتراف بها؛

(ب) تشجيع الانسجام مع الأرض على نحو ما هو شائع في ثقافات الشعوب الأصلية، والتعلم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني ووصولا إلى مستوى المجتمع المحلي لتعكس حماية الطبيعة؛

١٠ - **تشجع** جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

١١ - **تقر** بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وترحب في هذا الصدد بإعلان اللجنة الإحصائية عن برنامج ''المقاييس الأوسع نطاقا للتقدم'' الذي سيتم في إطاره، استنادا إلى عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية في قياس التقدم، إجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال بغية تحديد أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعرفة، لا سيما لصالح البلدان النامية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - **تقرر** أن تواصل النظر في مسألة البند الفرعي المعنون ''الانسجام مع الطبيعة'' في دورتها التاسعة والستين في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.